اقتصاد

الضرائب ترهق متقاعدي تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أطلق متقاعدون في تونس حملات على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تفعيل إعفاء ضريبي على المعاشات التي يتقاضونها بما يسمح لهم بتحسين نسبي في وضعهم المادي. يؤكد متقاعدو تونس أن جرايات تقاعدهم (المعاشات) لا يمكنها تحمّل أعباء ضريبية نتيجة الضغوط المعيشية وغلاء الأسعار. ويبرر المتقاعدون مطالب الإعفاء الضريبي على الدخل باستكمال المحالين على المعاش واجباتهم الجبائية طوال فترة العمل، حيث تطبّق تونس ضريبة على الدخول وفق نظام تصاعدي بحسب الدخل المالي للأفراد. في المقابل، تبحث الجامعة العامة للمتقاعدين في تونس عن حلول شمولية لأزمة المحالين على المعاشات الذين يعانون من وضع اجتماعي صعب، عبر المطالبة بوضع حد أدنى لجرايات المتقاعدين لا يقلّ عن الأجر الأدنى المضمون المقدر بنحو 480 ديناراً، أي ما يعادل 160 دولاراً. ويقول رئيس الجامعة العامة للمتقاعدين عبد القادر النصري، إن الضريبة على الدخل التي توظف وفق قانون الضرائب التونسية توفر مداخيل لخزينة الدولة لتمويل الموافق العمومية، وهي ضرائب تنسحب على كل أصحاب المداخيل في القطاعين الحكومي والخاص والناشطين والمتقاعدين على حد سواء. وأكد النصري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الجامعة تطرح حلولاً لتحسين الوضع المالي للمتقاعدين لا يشمل طرح الضريبة على الدخل، من بينها اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يعفي الطبقات الضعيفة من الأداءات. وأشار في سياق متصل، إلى أن المطالبين بالإعفاء الضريبي على جرايات التقاعد هم من أصحاب المعاشات المرتفعة، موضحاً أن كل الدول تطبق ضرائب على الدخل، بما في ذلك على المتقاعدين الذين يتمتعون بخدمة المرافق العامة الممولة بالمداخيل الجبائية. ومع ذلك يقرّ النصري بضعف معاشات طيف واسع من المتقاعدين التونسيين، الأمر الذي دفعهم إلى الاحتجاج في الشوارع في أكثر من مناسبة. وقال: «لا بد من حلول لحماية المتقاعدين من ضغوط المعيشة وتحسين وضعهم المالي خارج دائرة الإعفاء الضريبي». ويبلغ عدد المتقاعدين في تونس نحو مليون ومائتي ألف متقاعد، تصرف رواتبهم من صندوقين، هما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمتقاعدين، الذي يصرف رواتب لـ 800 ألف متقاعد من القطاع الخاص، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الذي يوفر رواتب 380 ألف محال على المعاش من الوظائف الحكومية. ويقدَّر معدل رواتب المتقاعدين من القطاع الحكومي 1200 دينار (387 دولاراً)، فيما لا يتجاوز في القطاع الخاص 850 ديناراً (274 دولاراً) حسب بيانات رسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية. ويرى الخبير في الأنظمة الاجتماعية بدر الدين السماوي أن أعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل سيؤدي إلى اختلال في المداخيل الجبائية لخزينة الدولة، ما قد يجبر أصحاب القرار حينها على زيادة الضرائب على دافعي الأداءات النشطين. وأكد السماوي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن مطلب الإعفاء الضريبي للمتقاعدين ملف مثير للجدل، لافتاً إلى أن المتقاعدين يتمتعون باقتطاع ضريبي بنحو 25% بعنوان المصاريف المهنية. وأشار إلى أن الضريبة على الدخل لا تطبق على أصحاب الجرايات وأولي الحق الذين تقلّ مداخيلهم السنوية عن 5 آلاف دينار. وأفاد بأن نحو 60% من المحالين على المعاش من القطاع الخاص يشملهم الإعفاء من الضريبة على الدخل، نظراً لتدني معاشاتهم التي لا تصل إلى حدود 5 آلاف دينار سنوياً.

ويرى السماوي أن تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل من الحلول الجيدة لتحقيق العدالة الجبائية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، مؤكداً أن الزيادة في مداخيل خزينة الدولة ستسمح بالمزيد من تعزيز الإجراءات الاجتماعية لفائدة الطبقات الضعيفة وزيادة قيمة المنح الشهرية الموجهة لفائدتهم.

(Getty)

تهاوي إنتاج القمح عالمياً

تسببت ظروف الطقس القاسية في تقليص إنتاج القمح في كبرى الدول المصدرة، ما يخفض المخزونات التي كان من المتوقع بالفعل أن تصل إلى أدنى مستوياتها في تسع سنوات، وسيدفع ذلك الأسعار نحو الارتفاع. والجفاف الذي أصاب الموردين من روسيا إلى الأرجنتين يجعل إنتاج الغذاء عرضة للخطر في وقت أشعلت فيه الهجمات الروسية، في الآونة الأخيرة، على سفن حبوب في البحر الأسود المخاوف من أن تؤدي الحرب إلى نقص الإمدادات، حسب رويترز. وقال رئيس الخدمات الاستشارية في شركة أيكون كومود يتيز في سيدني، أولي هوي: «النقص في سوق القمح يزداد والوضع سيتفاقم». وتظهر بيانات أميركية أن مخزونات القمح العالمية انخفضت من أعلى مستوياتها على الإطلاق قبل خمس سنوات.

لقطات

هيئة الإسعاف المصرية ترفع أسعار خدماتها

قررت هيئة الإسعاف الحكومية في مصر رفع أسعار خدماتها المقدمة للمواطنين بنسب أدناها 260%، اعتباراً من أمس الخميس، تحت ذريعة تحديث وتطوير خدمات الهيئة، بما يتناسب مع احتياجات عموم المصريين. ورفعت

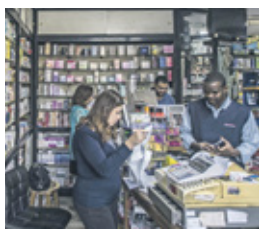

الهيئة أسعار خدمة نقل المرضى بسيارة الإسعاف للحالات غير الطارئة، التي تقتصر على الحوادث ونقل المرضى بين المستشفيات الحكومية بالمجان، من 125 جنيهاً إلى 450 جنيهاً للمسافة حتى 25 كيلومتراً داخل نفس المحافظة، وإلى 625 جنيهاً للمسافة من 26 إلى 50 كيلومتراً، وإلى 800 جنيه للمسافة من 51 إلى 75 كيلومتراً. كما زادت أسعار خدمة الإسعاف إلى 975 جنيهاً للمسافة من 76 إلى 100 كيلومتر. ويعاني المصريون من غلاء الأدوية وارتفاع فاتورة العلاج بالمستشفيات الحكومية والخاصة.

دعوة لزيادة الاستثمارات القطرية في تركيا

دعا وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك، إلى تعزيز الاستثمارات مع قطر، وأكد تراجع معدل التضخم في بلاده، وتوقع أن يتحسن إلى 18% في السنوات القادمة، وقال إن برنامج الاستقرار والإصلاح الذي تعمل عليه الحكومة يعطي نتائج إيجابية بالفعل. وشارك شيمشك في لقاء «استثمر في تركيا» الذي نظمته السفارة التركية في الدوحة مساء الأربعاء، وقدم لمحة عن التشريعات والقوانين التركية التي تهم المستثمرين القطريين. وأشار إلى تشجيع بلاده رجال الأعمال والشركات التركية على الاستثمار في قطر في مختلف القطاعات، لافتًا إلى إمكانية إقامة مشروعات قطرية تركية مشتركة في دول أخرى. وأكد أن تركيا تنفذ برنامجًا اقتصاديًا جديدًا وقد بدأت بقطف ثماره.

الأسهم القيادية ترتفع بمؤشر بورصة مسقط

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس الخميس، بنسبة 0,17%؛ ليغلق عند مستوى 4750,97 نقطة، رابحاً 8,02 نقاط عن مستوياته بجلسة أول من أمس. ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها المالي بنسبة 0,19%؛ بدعم سهم الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 2,63%، وارتفع الدولية للاستثمارات بنسبة 1,32%. وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم المركز المالي على المتراجعين اليوم بنسبة 8,51%. وارتفع كذلك مؤشر الصناعة بنسبة 0,16%، بدعم سهم جلفار للهندسة القيادي المرتفع بنسبة 0,82%. وكان الخدمات أقل القطاعات ارتفاعاً أمس الخميس بنسبة 0,12%.

وزير الاقتصاد الفلسطيني: جهود تُبذل لفتح المعابر مع غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

قال وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور، أمس الخميس، إن جهوداً كبيرة تبذل مع الأطراف الدولية للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لفتح المعابر مع قطاع غزة، وإزالة التعقيدات أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين. وبحث الوزير الفلسطيني في لقاءات منفصلة مع كل من رئيس المكتب الأميركي للشؤون الفلسطينية هانس وَكسِل، والقنصل العام الإيطالي دومينيكو بيلاتو عدداً من القضايا الاقتصادية الراهنة، حسب بيان لوزارة الاقتصاد. وجرى خلال اللقاءات التأكيد على أهمية إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والحركة التجارية بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. وطالب الوزير بالضغط على حكومة الاحتلال لفتح المعابر مع قطاع غزة وإزالة التعقيدات أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين، وإدخال الشاحنات التي يتكبد الموردون بسببها خسائر، نتيجة المنع الإسرائيلي. بدوره، أكد المسؤولان الدوليان متابعتهما لمعالجة هذه القضايا لدى حكومة الاحتلال، وتحدثا عن التحركات التي يقومان بها في إطار الشراكة لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني على القيام بواجباته. وكان العامور قد أكد في تصريحات سابقة أن معدلات البطالة في قطاع غزة وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 80% والفقر 100%، وإنتاج القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية فقد ما نسبته 27% مقارنة بالمعدل الطبيعي للإنتاج، كما أُغلقت نحو 30% من المنشآت الاقتصادية، نتيجة عمليات التدمير والتجريف والاقتحامات، ووضع الحواجز التي ارتفعت من 500 حاجز قبل أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي إلى أكثر من 770 حاجزاً. وأوضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 36%، بقيمة 491 دولاراً، وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 13,8% بقيمة 710 ملايين دولار، وقيمة الواردات السلعية بنسبة 28,4% بقيمة 3 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، وسجل مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة 244% منذ بداية العدوان. وأردف العامور أن الاحتلال يستخدم الجوع سلاحاً ضد المواطنين في قطاع غزة، ويمنع إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، ويستمر في التحكم بالمعابر التجارية، ويدمر مكونات الإنتاج، والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني الذي اقترب فعلياً من حافة الانهيار.

حالٌ وناس

تجار الأزمات يستغلون النازحين... في سورية ولبنان

أكثر من مليون شخص نزحوا من مناطق الحرب (حسين بيضون/ العربي الجديد)

شبح حصار لبنان

مع نزوح أكثر من مليون شخص في لبنان إلى عدد من المناطق الآمنة بسبب تصاعد العدوان الإسرائيلي، ظهرت على السطح فئة من تجار الأزمات الذين استغلوا أوضاع النازحين ورفعوا قيمة الإيجارات إلى أرقام خيالية

بيروت ـ **إنديرا الشوفي**

استهدف العدوان الإسرائيلي عدداً كبيراً من المناطق في جنوب لبنان والبقاع، إضافة إلى الضاحية الجنوبية، وسط تحذير السكان بمغادرة قراهم مع بدء الاجتياح البري الإسرائيلي للجنوب. ونتيجة لذلك، نزح أكثر من مليون شخص من مناطقهم إلى بيروت وعدد من المناطق التي تعتبر آمنة خارجها. وفي حين قدم العديد من اللبنانيين بيوتهم مجّاناً لاستقبال النازحين، وغرض الكثير من المنازل بالأسعار السائدة، إلا أنه في ظل غياب الدولة وغياب القوانين التنظيمية، استغل عدد من أصحاب المنازل في المناطق التي تعتبر آمنة هذه الفوضى لرفع أسعار الإيجارات إلى مستويات جنونية، وسط ظروف اقتصادية وأمنية صعبة يعاني منها المواطنون بعد تهجيرهم من بيوتهم وخسارة مصادر رزقهم. وذكرت د. أ.، وهي نازحة من قضاء النبطية جنوبي لبنان إلى منطقة قبرشمون في قضاء عاليه، أنها تعيش مع عائلتها وأقاربها في منزل وصفته بأنه أقرب إلى قبو. وأشارت إلى أنهم سيدفعون 400 دولاراً شهرياً مقابل الإيجار، وذلك من دون توفير الماء أو الكهرباء، بالإضافة إلى دفعهم ثلاثة أشهر مقدماً، ما يعني دفع 1200 دولار قبل استلام المنزل. من جانبه، صرّح نازح آخر يقيم في مجمع بئر حسن في بيروت، وهو صاحب مرأب (ورشة) ميكانيكيا في البقاع، بأنه فضّل البقاء مع عائلته في مركز إيواء، رغم قدرته المادية على استئجار منزل. وأوضح أنه اختار الاحتفاظ بمدخراته خشية أن تطول الحرب، لأنه قد يحتاج إليها لاحقاً لاستئجار منزل.

مخاوف من الحصار

وتعيش ساندي مع عائلتها في البترون بعدما نزحوا من الجنوب، حيث يدفعون 1200 دولار شهرياً مقابل إيجار شاليه. وأوضحت أن العائلة قادرة على تغطية هذا المبلغ بفضل تحويلات أشقائها من الخارج. ومع ذلك، أعربت عن قلقها الشديد من احتمال فرض حصار على البلد قد يؤدي إلى توقف التحويلات، ما يهدد قدرتهم على الاستمرار في دفع الإيجار. وقالت رنا إنها كانت تبحث عن مسكن لعائلتها خارج بيروت، إلا أن كلفة الإيجارات خيالية، حيث طلب أحد أصحاب الشقق دفع إيجار بقيمة 850 دولاراً، وفوقه سنة مدفوعة سلفاً، ما يعني 11 ألفاً و50 دولاراً، فيما طلب صاحب شقة أخرى غير مفروشة 600 دولار إضافة إلى ستة أشهر مدفوعة سلفاً وشهر تأمين، ما يعني 4800 دولار. فيما العديد من إعلانات الشقق تضع أرقاماً غير مسبوقة لا تقل عن 1200 دولار للشقة غير المفروشة ولا تشمل فواتير الخدمات من مياه وكهرباء. وتلفت إلى أن بحثها انتهى بتشتيت أفراد العائلة وتوزعهم على بيوت الأصدقاء إلى حين إيجاد منزل بإيجار معقول.

> مراكز الإيواء في بيروت والشمال أصبحت مكتظة

تجارة الأزمات

وأكد الخبير الاقتصادي باسل الخطيب أن تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان بدأ منذ خمس سنوات مع الأزمة النقدية وتفاقمها بسبب جائحة كورونا وإغلاق العديد من المؤسسات، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. وأوضح أن كل هذه الأزمات تفاقمت في ظل غياب تام للاستثمارات الأجنبية. ولفت إلى أن الأزمة الاقتصادية اشتدت بشكل ملحوظ منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث تراجعت القدرة الشرائية وانخفضت الرواتب، فيما ارتفعت الأسعار بشكل كبير في السوبرماركت ومحال التجزئة، ما زاد من معاناة المواطن اللبناني. وأشار الخطيب إلى أن العدوان الإسرائيلي الأخير ساهم في تعميق هذه الأزمة، مؤكداً أنه لا يمكن التوصل إلى حلول من دون انتخاب رئيس جمهورية ووضع خطة حكومية لإعادة الثقة بالبلاد، وإخراج قرار السلم والحرب من أيدي الجهات غير الشرعية لتصبح الأمور في إطار دبلوماسي. كما أضاف أن الدمار الذي لحق بالمنازل والمؤسسات أدى إلى معاناة كبيرة لدى المواطنين. وشدد الخطيب على أن الأزمة الحالية فتحت المجال أمام «تجار الأزمات» الذين استغلوا الوضع لرفع أسعار الإيجارات. وأوضح أن أسعار العقارات، التي كانت منخفضة، عادت إلى مستويات تقترب مما كانت عليه قبل عام 2019، بفعل ارتفاع الطلب من قبل النازحين وجشع أصحاب العقارات. وأكد أن هذا الارتفاع لم يقتصر على الإيجارات فقط، بل شمل أيضاً أصحاب المتاجر الذين رفعوا الأسعار في ظل تزايد الطلب.

غياب الرقابة

بينما أشار الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن جميع الأسواق تعتمد على العرض والطلب، ومع غياب الرقابة الرسمية، لا تُمكن السيطرة على ظاهرة ارتفاع أسعار الإيجارات. وأضاف أن هناك استغلالاً من قبل المالكين، حيث يفرضون شروطاً جديدة مثل الدفع المسبق من دون عقود رسمية، مستغلين نزوح أكثر من مليون شخص ما يزيد الطلب على المساكن. وأكد أبو سليمان أن النزوح الحالي هو الأكبر منذ حرب 2006، حيث لم يكن النزوح حينها يشمل إلا الجنوب والضاحية، بينما اليوم يشمل مناطق واسعة، ما فاقم أزمة السكن. كما أوضح أن الإيجارات عادة ما تكون مرتبطة بمؤشرات غلاء المعيشة، ولكن في ظل غياب الاستقرار، يسعى الجميع للاستفادة من الظروف الراهنة.

من جهته، أشار رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو إلى أن لبنان يعاني من فوضى قانونية، حيث تعتمد البلاد على المصالح الخاصة مع غياب الدولة. وأضاف أن البلاد تواجه أزمة سكنية حادة، مع وجود مئات الآلاف من الشقق الخالية أو المتضررة جراء القصف الإسرائيلي، في وقت يتجاوز فيه عدد النازحين مليون نازح. وذكر برو أن تدمير حوالي 38 ألف شقة خلال حرب تموز 2006 تزامن مع تدفق مساعدات خارجية بقيمة 11 مليار دولار، ما أدى إلى زيادة غير طبيعية في أسعار الشقق، إذ ارتفعت بمعدل خمسة أضعاف. وأشار إلى أن هذه الظاهرة تضخمت بشكل كبير بسبب غياب الرقابة والضوابط الرسمية، وأكد أن الأزمة الحالية أكثر تعقيداً، حيث طالت الحرب على غزة أكثر من سنة، وبدأت تتسع في لبنان، ولا توجد حلول في الأفق. وفي ظل غياب الدولة وسرقة الودائع، يجد المواطنون أنفسهم أمام واقع صعب، حيث تتزايد الهجرة والبحث عن حلول مستدامة للسكن. وصرح الناشط نور عز الدين بأن مراكز الإيواء في بيروت والشمال أصبحت مكتظة، وخاصة بالنسبة لغير اللبنانيين، حيث إن حوالي 90% من المراكز لا تستقبل غير اللبنانيين. وأوضح عز الدين أن إحصاء العدد النهائي للنازحين صعب بسبب تزايد الأعداد المستمر. وأشار إلى أن هناك عدداً كبيراً من النازحين يقيمون في مراكز إيواء غير رسمية، مثل الكنائس، الاسطرادات، والأبنية الفارغة. وأضاف أن الناشطين والجمعيات لم يتمكنوا حتى الآن من إجراء إحصاء دقيق للنازحين المقيمين في المنازل، حيث إن معظمهم يعيشون مع أقاربهم أو يعتمدون على الحوالات الخارجية لتغطية إيجارات المساكن.

احتكار أدوية وأغذية الأطفال في سورية

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

ما زالت آلة الحرب الإسرائيلية تتسبب في نزوح الآلاف يومياً من لبنان نحو سورية، مخلّفة كوارث على فئات عديدة من كبار السن والأطفال، وذوي الأمراض المزمنة، وتنعكس بشكل متسارع على السوريين، نتيجة الاحتكار وانقطاع طرق التهريب، وفي مقدمة ذلك الأدوية والأغذية وحليب الأطفال. أحد أصحاب المستودعات الطبية في دمشق يقول لـ«العربي الجديد»: إنه لم تنقطع التوريدات الطبية حتى الآن وما زالت معامل الأدوية السورية تعمل بكامل طاقتها، ولكن الخوف المسبق دفع الأهالي إلى سحب كميات كبيرة من الأسواق الطبية، وهذا بطبيعة الحال جعل كل صيدلي يطلب أضعاف احتياجات الصيدلية، وهذا بحد ذاته يثير القلق لدى الجميع ويشجع على التخزين في المنزل أو الصيدلية، وبالتالي يؤدي إلى عجز المنتج والمستورد. وأضاف أن النقص لم يؤثر حتى الآن، وكميات المستحضرات الطبية كافية ويمكن أن تغطي أعداد الوافدين، ولكن غالباً ما تأتي المشكلة من الاحتكار والتخزين.

في سورية التي استقبلت حوالي 350 ألف وافد سوري ولبناني حتى 8 أكتوبر الجاري، حسب الأرقام الرسمية، بدأت فئات المجتمع، ومنذ الساعات الأولى، تستشعر خطر استمرار هذا النزوح الذي لم يهيأ له على الصعيد الرسمي أو الشعبي، وبادرت حشود الناس بالتسارع في تأمين الأدوية والمستحضرات الطبية الأكثر حاجة، خاصة تلك التي يحتاجها أصحاب الأمراض المزمنة، كالأدوية الخاصة بأمراض القلب والشرايين والضغط والسكر. بالإضافة إلى أدوية الأطفال الموسمية. وعن ذلك، تقول الصيدلانية «الرحسن» لـ«العربي الجديد»: إن خوف الأهالي يبدأ من احتياجات الأطفال الصغار، وهذا الأمر ساهم حتى الآن في نقص المواد الغذائية الخاصة بالرضّع، كالحليب والسيرلاك، علماً أن حليب الأطفال يُستورد بشكل نظامي والسيرلاك إنتاج محلي. أما أدوية الأمراض المزمنة فهي غالباً ما مرّت بفترات انقطاع، خاصة وأن معظمها كان يُهرّب من لبنان. وللتذكير فقط، فإن معظم أدوية مرضى السرطان، خاصة الجرعات الكيماوية، تحصل عليها من لبنان، وذلك لأسباب أهمها تراجع تقديم العلاج في مشافي البيروني والمواساة مع ارتفاع أعداد المصابين في سورية، وتنوع أمراض السرطان. وتؤكد الصيدلانية أن المشكلة الأكبر حالياً تتمثل في نقص أنواع الحليب وبداية ارتفاع أسعار بعض الأنواع المستوردة مثل النيدو ونان 1 و2، وهناك تجربة قاسية مع عمليات الاحتكار من الموردين وهم قطاع خاص، كما قالت. إعلامية تعمل في دمشق تقول لـ«العربي الجديد»، شرط عدم الإفصاح عن هويتها، إن قريبتها المصابة بالسرطان والقاطنة في مدينة حمص، عجزت عن تأمين إبرة من ضمن كورس علاجي لحالتها بسبب انقطاع الدواء أو احتكاره، مشيرة إلى أن هناك احتكار وليس حالة انقطاع، وذلك لرفع الأسعار والتلاعب بمصير المرضى. في المقابل، أكدت الكاتبة سلمى عبيد أنها قصدت أكثر من ثلاثين صيدلية في مدينة السويداء للبحث عن دواء يدعى «سيتاكريتين بلس»، ولم تجده.

في سياق متصل، تحدث رئيس الرابطة السورية للأطباء النفسيين، مازن خليل، عن نقص كبير في أعداد الأطباء النفسيين بسورية. مؤكداً أن أكثر من 30% من الشعب السوري يعانون من اضطرابات نفسية، ويحتاجون لعلاج نفسي، وجزء منهم يعاني من أزمات نفسية شديدة جداً، في حين لا يتوفر إلا 75 طبيبا نفسيا في كل سورية. وكان الصيدلي نورس حسون قد أكد هذا الواقع لـ«العربي الجديد»، قائلاً إن أدوية الاكتئاب تأخذ حيزاً كبيراً من عمل كل صيدلي، وكثيراً ما تُصرف الأدوية من دون استشارة طبيب، وذلك يعود لنقص كبير في عدد الأطباء وإلى عدم وجود ثقافة صحية لدى مجتمعنا، تتصدى لبعض الأعراف والمصطلحات التي تحول دون زيارة الطبيب النفسي. وحذّر حسون من تزايد في أعداد المرضى المحتاجين لعلاج نفسي، خاصة مع ازدياد الوافدين وسط شروط نزوح قاسية، مؤكداً أن الأدوية العلاجية لهذه الأمراض لم تشهد نقصاً واضحاً كتلك التي تخص الأمراض المزمنة والأمراض الموسمية. أما غالبية السوريين الذين استفادوا من تجارب النزوح السابقة، بين وافد ومضيف، فقد أخذوا يستشعرون استمرار الحرب وربما امتدادها لتطاول أجزاء أخرى غير لبنان، فانقسموا بين فئة قادرة على أخذ الحيطة والتحصن بكل ما أمكن من الاحتياجات الرئيسية وفي مقدمتها الحليب والدواء، وبين فئات مجتمعية واسعة تعيش يومها بالحد الأدنى من دون وجود أي إمكانية للادخار. وبين هاتين الشريحتين تظهر فئة تجار الحرب لتستغل أوضاع النازحين.

> نقص المواد الغذائية الخاصة بالرضّع كالحليب والسيرلاك

يقول أحد سائقي نقل الركاب على خط لبنان لـ«العربي الجديد»، إن الخوف ليس من انقطاع الأدوية وحليب الأطفال، فلبنان يستورد وسورية كذلك، ولكن الخوف من تجّار الحرب والأزمات ومن المهربين الكبار، فهؤلاء يعملون بوتيرة متصاعدة مع توسع الحرب وازدياد أعداد النازحين في كل مكان. وجميع العاملين على خطوط لبنان يشاهدون يومياً أعمال التهريب التي لا تتوقف عبر معظم المعابر من دون أي رقابة أو تقييد، علماً أن مئات الآلاف من النازحين من لبنان من سوريين ولبنانيين لم يشعروا بنقص في الأدوية العلاجية أو المستحضرات الطبية حتى الآن، ولكن هنا في سورية بدأت العديد من الأسر تطلب من السائقين إحضار أنواع من الأدوية الخاصة بأمراض القلب والضغط وغيره من أدوية الأمراض المزمنة.

تحقيق

قصف المعابر

الاحتلال يقطع الشريان التجاري بين البلدين

تعمّد الاحتلال الإسرائيلي قصف ثلاثة معابر حدودية حتى الآن بين لبنان وسورية، أكبرها المصنع ـ جديدة يابوس، ومعبر الجوسية والثالث مطربا، لقطع شريان التجارة بين البلدين ما يفاقم الأزمات المعيشية

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

قلبت الحرب الإسرائيلية على لبنان، أخيراً، آلية التعاطي التجاري الرسمي والهامشي بين البلدين، لتتحول سورية إلى مصدر للغذاء والطاقة للبنان، بعدما كان مرفأ بيروت وطرابلس الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد السوري، منذ فرضت عليه العقوبات الاقتصادية. ويجمع اقتصاديون أن لبنان، ورغم الأزمة الاقتصادية الخانقة، الممتدة منذ عام 2019 والتي صنّفها البنك الدولي على أنها واحدة من أشد ثلاث أزمات في العالم، وأدّت إلى انهيار مالي ومعيشي وشحّ حاد في المواد الأساسية بما فيها الوقود والطاقة والأدوية، بقي المعبر الأهم للسلع والبضائع وحتى المحروقات إلى سورية، وزاد التبادل التجاري بين البلدين، وعبر المعابر معظمها، وإن تركز مرور الشاحنات والواردات والصادرات على معبر «جديدة يابوس» في سورية الذي قصفته إسرائيل يوم الجمعة الماضي، وهو المقابل لمعبر المصنع في الجانب اللبناني وقبله قصفت معبر مطربا، ثم معبر جوسية أمس.

معابر غير رسمية

يقول المستشار الاقتصادي السوري، أسامة قاضي لـ«العربي الجديد» إن ضرب المعبر الرئيسي والرسمي بين البلدين، سيعيق التبادل التجاري ويؤثر على حجم التبادل الذي وصفه بالقليل «بطبيعة الحال» لأن كلا البلدين يعانيان من تراجع وأزمات بالموارد ولا يمكن أن يحققا تكاملاً اقتصادياً، لأن المواد المطلوبة بسورية ولبنان تكاد تكون نفسها، وبمقدمتها المشتقات النفطية التي يستوردها البلدان من إيران، إضافة إلى منتجات وسلع صناعية، وحتى غذائية، تأتي من أوروبا للبنان ومن دول شرقية بالنسبة لسورية. وحول حجم التبادل بين البلدين، يضيف المستشار قاضي أنه لا توجد أرقام رسمية دقيقة، نظراً لتعاظم التبادل غير الرسمي (التهريب) من المعابر الخمسة غير الرسمية، إلا أن التبادل الرسمي، برأيه، لا يزيد عن 300 مليون دولار، والميزان التجاري لمصلحة لبنان. ويشير قاضي إلى أنه، وبحكم الجوار جغرافيا، وعدم وجود أي منفذ بري للبنان إلا سورية، تعتبر سورية المعبر الوحيد للمنتجات اللبنانية، خاصة الزراعية المتجهة إلى دول الخليج العربي، لذا فإن ضرب المعبر الرئيس قد يؤثر على الاقتصاد اللبناني أكثر من السوري، رغم أن سورية تأتي في المرتبة الثالثة على لائحة أهم أسواق الصادرات اللبنانية بعد الإمارات والسعودية، وخصوصاً الصادرات الزراعية بحصة 14% من مجموع قيمتها. كما تستورد سورية من لبنان المنتجات الغذائية والبلاستيك ومصنوعاته وتصدر مواد كيميائية والبسة وأحذية.

معبر المصنع

ويعتبر قاضي أن ضرب معبر المصنع المقابل لجديدة يابوس في سورية سيغيّر من ملامح التجارة التي لن تعوضها المعابر الأخرى، والتي قد لا تسلم من الاعتداءات، إن تم التشكيك بإدخال مواد غير غذائية أو أي منتج يمكن أن يدرج بدعم الحرب وحزب الله، بدوره، يقول رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي في سورية، صالح كيشور، إن القصف الإسرائيلي العنيف على معبر المصنع الحدودي مع لبنان أسفر عن توقف شبه كامل لعمليات الاستيراد والتصدير. وأوضح كيشور خلال تصريحات الثلاثاء الماضي، أن المعبر كان يشهد عبور أكثر من 40 سيارة يومياً، ما يعكس حجم الأضرار التي لحقت بحركة التجارة بين البلدين، مبيناً أن اتحاد شركات الشحن طالب مديريات الجمارك بالسماح للسيارات باستخدام المعابر الحدودية الرسمية الأخرى مع لبنان، معتبراً أن تهديد المعابر أدى إلى خسارة اقتصادية كبيرة للبلدين معاً، لاسيما في ما يخص حركة الاستيراد من لبنان والتصدير إليه، إضافة إلى فقدان الخزينة العامة للدولة مبالغ من رسوم الترانزيت إذ كان يصل عدد سيارات الترانزيت بين لبنان والعراق عبر سورية إلى حوالي 60 سيارة تدفع كل سيارة نحو 600 دولار رسوم ترانزيت. وحول دور الاتحاد في نقل المواد الإغاثية بسورية قال كيشور إن سيارات أعضاء الاتحاد والشركات المنتسبة إليه عملت في نقل المعونات والمواد الإغاثية إلى لبنان منذ بداية الحرب اللبنانية بشكل مجاني، ولا تزال تعمل إلى اليوم بنقل المواد الإغاثية والتبرعات إلى مراكز الإيواء الموجودة في سورية وخاصة في دمشق وحلب وفقاً لتعليمات الجهات المسؤولة بشكل مجاني أيضاً.

> زادت عمليات التهريب بين البلدين في الفترة الأخيرة
>
> خريطة المعابر الحدودية تحت نفوذ حزب الله والنظام السوري

صفر

قال رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق محمد شقير، في تصريحات أخيراً: «في أيام الأزمات السابقة كنا نقول إن هناك تراجعا بحدود 30 و40% في النمو الاقتصادي، اما اليوم فاستطيع ان اؤكد ان الاقتصاد صفر».

علاقة هركبة

من جانبه، يرى الاقتصادي السوري، عبد الناصر الجاسم، أن العلاقة بين سورية ولبنان «كانت مركبة ومحكومة بسطوة حزب الله على الدولة اللبنانية» لكنها اليوم، أو في المستقبل القريب، ستتغير لا شك، والأرجح أن تدخل خانة العلاقة الطبيعية بين الدول الشقيقة والمتجاورة، بصرف النظر عن التداعيات المتوقعة واحتمال اتساع ساحات المعارك أو حتى العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري والتي يتاجر بها. ويشير الجاسم خلال حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن نظام الأسد طلب علانية من الإمارات مساعدات مالية مباشرة وقد وصلته فعلاً، بعدما وجّه رئيس الإمارات محمد بن زايد، يوم الاثنين الماضي، بتقديم حزمة مساعدات إغاثية عاجلة بقيمة 30 مليون دولار إلى النازحين من الشعب اللبناني الشقيق في سورية. هذا فضلاً عن توجيه مفوض شؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، خلال زيارته معبر جديدة يابوس الحدودي الاثنين الماضي، نداء للمانحين «لجمع التبرعات لمساعدتنا في الاستجابة للوضع الإنساني ومنحنا الأموال اللازمة لمعالجة الوضع الآن وفي الأشهر المقبلة»، الأمر الذي يراه الاقتصادي الجاسم «مناسبة وفرصة لنظام الأسد لجمع الأموال واستعادة علاقاته مع الدول الغربية». ويختم الاقتصادي السوري بأن ضرب معبر المصنع ـ جديدة يابوس سيؤثر كثيراً على اقتصاد البلدين، خاصة بالنسبة للعرض السلعي بالسوق السورية، لأن مرفأ طرابلس كان يستقبل معظم شحنات التجار السوريين من الخارج، ويتم إدخالها عبر المعبر إلى سورية «هربا من العقوبات المفروضة على سورية ولأن التجار السوريين يفتحون اعتماداتهم من لبنان». وتوقع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بالسوق السورية: «خلال اليومين الأخيرين قفز سعر كيلو السكر من 10 آلاف و500 ليرة إلى 12 ألف ليرة والزيت النباتي من 24 ألف ليرة، 28 ألف ليرة»، والأهم برأي الجاسم هو أزمة المحروقات.

قصة المعابر

ويعتبر معبر المصنع ـ جديدة يابوس الأهم والرئيسي بين البلدين، سواء للمسافرين بين البلدين أو القادمين لسورية عبر مطار بيروت، أو لنقل البضائع، ويقع بين بلدة جديدة يابوس في محافظة ريف دمشق، وبلدة المصنع اللبنانية. ويبعد عن العاصمة السورية نحو 40 كيلومترا، فيما يبعد عن العاصمة اللبنانية بيروت نحو 100 كيلومتر. ويأتي معبر الدبوسية الذي افتتح رسمياً عام 2007، كثاني المعابر بين البلدين، أهمية وكثافة، فهو يربط بين محافظة عكار اللبنانية (قرية العبودية) وبلدة الدبوسية بريف حمص وسط سورية، وتأتي أهمية المعبر كونه صلة الوصل بين شمالي لبنان وسورية ورابط بين البلدين لنقل السلع والمنتجات الزراعية والمحروقات، وقد شهد هذا المعبر إغلاقات متكررة خلال الثورة السورية وسيطرة المعارضة على المنطقة، كما أغلقه الجانب اللبناني عام 2021 بسبب انقطاع الكهرباء وغياب المحروقات، ما أدى إلى تعطيل النظام الإلكتروني في المعبر، لكن النظام السوري استعاد السيطرة عليه وأعاد ترميمه في مايو/ أيار الماضي. وثالث المعابر الحدودية بين البلدين هو معبر العريضة، وهو معبر رسمي يصل بين بلدة العريضة في محافظة عكار اللبنانية ومحافظة طرطوس الساحلية، غربي سورية، وشهد حالات نزوح وهروب نازحين وأسر سورية خلال الحرب، فهو يجمع السكان بروابط عائلية بين ضفتي المعبر، كما تمر عبر معبر العريضة سلع ومنتجات ويخفف عن النقل البحري، خاصة بعبور منتجات زراعية ومحروقات. ومن المعابر الرسمية النشطة، بين سورية ولبنان، معبر جوسية الرابط بين بلدة جوسية في منطقة القصير بريف حمص الغربي وقرى البقاع اللبنانية، إلا أن معبر جوسية من المعابر التي تشهد تبادلا غير رسمي بين البلدين وتهريب المحروقات والأدوية.

ضرب المعابر سيؤدي الى شح السلع في أسواق البلدين (زهراني حيدر/ فرانس برس)

استقرار الليرة رغم تصاعد الحرب

أعلن حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) بالإنابة وسيم منصوري، أن المركزي يقوم بإجراءات تؤدي حكما الى استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي على البلاد. وبحث منصوري، أول من أمس، مع الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق محمد شقير التحديات التي يمر فيها لبنان على مختلف المستويات، لا سيما اقتصاديا وماليا ونقديا ومتطلبات الصمود.

وأشار حاكم المصرف إلى أنه «تم الاتفاق مع الهيئات على مجموعة من التوجهات والخطوات التي من شأنها تدعيم الوضع الاقتصادي وتقوية صمود المؤسسات الخاصة والحفاظ عليها وعلى العاملين فيها. كما تم الاتفاق على الإبقاء على التواصل والتشاور بين الطرفين حول مختلف تحديات ومتطلبات المرحلة». وأكد المجتمعون في بيان أن «الاجتماع يعبر عن تضامن المجتمع الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية للصمود والنهوض»، مشددين على «خيار الهيئات الاقتصادية التي تمثل القطاع الخاص اللبناني العمل والإنتاج والصمود». وعرض البيان أبرز التطمينات إن كان لجهة ترسيخ قاعدة قوية للتعاون المشترك، أو بالنسبة للتطمينات التي وضعت فيها.

أسواق عالمية

يطرح توسع الحرب الإسرائيلية في المنطقة إلى لبنان وإيران وتهديد تل أبيب بضرب المنشآت النووية والطاقة الإيرانية مجموعة من التحديات أمام بكين صاحبة المصالح التجارية والنفطية الكبيرة مع إيران

بكين ونفط المنطقة

الصين تخشى على مصالحها من ارتدادات الحرب

لحنا ـ **موسى مهدي**

حاولت الصين تقليدياً الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط، وتطوير العلاقات مع جميع الأطراف مع الابتعاد عن الصراعات المتعددة في المنطقة، ولعب دور توفيقي بين إيران والسعودية لزيادة مكاسبها التجارية في منطقة غنية بالطاقة والقدرة الشرائية والممرات المائية المهمة للتجارة العالمية. ووفق مركز «تشتام هاوس» للدراسات الاستراتيجية في لندن، فإنه بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل يوم الثلاثاء ما قبل الماضي، بدأت بكين على الفور دبلوماسية الهاتف الطارئة لمنع تقويض الاتفاق السعودي الإيراني الذي تعول عليه في الاستقرار بالشرق الأوسط. وقال التقرير إنه بعد مكالمات هاتفية مع نظيريه السعودي والإيراني، أشاد وزير الخارجية الصيني وانغ يي بـ«تأكيد إيران عدم استهداف الدول الإقليمية والمجاورة»، في إشارة ضمنية إلى السعودية ودول الخليج الأخرى. وتحرص الصين على الاستقرار في دول المنطقة من منطق تجاري واستراتيجي بحت في تنافسها مع الولايات المتحدة التي تحاصرها تجارياً وتقنياً. وتنظر بكين إلى التصعيد الأخير في الحرب على لبنان والهجوم الإيراني على تل أبيب على أنه «امتداد للحرب في غزة»، وليس تطوراً منفصلاً، وأن الحرب مضرة لمصالحها في المنطقة وترغب في أن ينظر لها بديلا محتملا وثقلا موازنا للنفوذ الأميركي المكلف والداعم بلا حدود لإسرائيل، حتى تتمكن من خدمة مصالحها الاقتصادية.

ويتوقع الباحث أحمد عبودة الزميل في مركز «تشتام هاوس» في السيناريو القاتم للصراع الأوسع في المنطقة ليشمل إيران، أن تطبق الصين نفس قواعد اللعبة التي استخدمتها أثناء هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، القائمة على الموازنة الدقيقة مع الهدف النهائي المتمثل في حماية مصالحها الاقتصادية، وانتقاد الولايات المتحدة وإسرائيل.

ووفق محللين، فإن بكين لا ترغب في مواجهة مباشرة مع واشنطن في الوقت الراهن وإنما تسعى لتوسيع الفضاء التجاري وتسويق تقنياتها المدنية من إلكترونيات وسيارات وهواتف نقالة، والدخول تدريجياً لسوق المعدات الدفاعية في منطقة الخليج ودول الشرق الأوسط الواسعة، خاصة السعودية والإمارات ومصر والجزائر. بالنسبة لإيران، تنظر بكين لها على أنها دولة استراتيجية لمصالح الطاقة، من حيث ممر مضيق هرمز الذي تمر به نحو 17,5 مليون برميل يومياً، ومن حيث واردات النفط الرخيصة التي تحصل عليها منها وتقدر بنحو 1,4 مليون برميل يومياً. وتمنح إيران اقتطاعات تقدر بنحو 15% من الأسعار العالمية. ويأتي ما يقدر بنحو 15% من واردات الصين النفطية من إيران، وفقاً لأندون بافلوف، كبير محللي منتجات التكرير والمنتجات النفطية في شركة كيلر، وهي شركة في فيينا متخصصة في تتبع شحنات النفط الإيرانية. ولذا حرصت بكين على إصلاح العلاقات بين الرياض وطهران في العام الماضي والحفاظ على عدم تمدد الحرب الجارية إلى صراع بين السعودية وإيران بعد توسعها الأخير.

وقدر تقرير بنشرة «أوفشور تكنولوجي»، في التاسع من يوليو/ تموز الماضي، أن حجم النفط الخام من السعودية المتجهة إلى الصين بلغ 44 مليون برميل في أغسطس/ آب بعد تخفيضات الأسعار من أرامكو، مما أدى إلى ارتفاع الطلب. ومن المقدر أن تكون صادرات النفط السعودية إلى الصين بلغت 36 مليون برميل في يوليو الماضي. وتعد روسيا والسعودية والعراق من بين المصادر الرئيسية لواردات الصين من النفط الخام في عام 2023، وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وتشير بيانات الإدارة إلى أنه في الفترة من 2019 إلى 2021، حصلت الصين على 15% من وارداتها من النفط الخام من روسيا، لتحل في المرتبة الثانية بعد السعودية. كما حرصت بكين على تسوية خلافات الغاز بين طهران وبغداد. ووفق تقرير لوكالة رويترز في 11 يوليو الماضي، قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إن بلاده بدأت مبادلة النفط الخام بالغاز الإيراني لإنهاء المشكلة المتكررة المتمثلة في تأخير المدفوعات لطهران بسبب الحاجة إلى موافقة الولايات المتحدة. وقد كان لبكين دور في هذه التسوية.

ويرى محللون أن توسع الحرب لتشمل إيران بعد تهديد تل أبيب الأخير بضرب منشآت الطاقة الإيرانية والمنشآت النووية، زاد مخاوف بكين من أن يقود ذلك إلى إغلاق مضيق هرمز الذي يعد من أهم ممرات الطاقة إلى آسيا. كما أن إغلاق الممر سيقود إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ستتنزل تداعيات ذلك على نموها الاقتصادي في فترة تواجه فيها بكين ضعفاً اقتصادياً ومصاعب مالية تتعلق بقطاع الإنشاءات، كما أن الأسعار المرتفعة ستؤثر على أسعار وحدات السلع المصنعة وبالتالي ستكون لها ارتدادات سلبية على تنافسية بضائعها في الأسواق العالمية. ويرى هؤلاء أن زيادة أسعار الطاقة بالنسبة للصين «سوف تتسرب عبر سلسلة التوريد إلى السلع المصنعة التي تصدرها إلى الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى»، ومن المحتمل أن تؤدي إلى «مزيد من التضخم بالنسبة للمستهلكين». على مستوى التجارة غير النفطية، يقدر حجم التجارة بين الصين والعرب بنحو 300 مليار دولار، وفق بيانات نشرتها «مجلة دبلومات» الصادرة في سنغافورة في سبتمبر الماضي. وتسعى الصين كدولة صاعدة إلى ضرب واشنطن وحلفائها عبر الاقتصاد والتجارة التي تخلق أزمات واحتجاجات اجتماعية تضغط على الدول الرأسمالية، وبالتالي تفادي المواجهة العسكرية في وقت الصعود والتنافس مع الدول الغربية. ولذا فإن الصين تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع المنطقة العربية الغنية وذات القوة الشرائية المرتفعة، في وقت تواجه فيه حصاراً اقتصادياً من بكين وحلفائها. وهذا العامل يضاف إلى مصالح الحصول على الطاقة وتسويق تقنياتها الحديثة ومعداتها العسكرية وتدويل اليوان تدريجياً.

وعلى صعيد تدويل اليوان، أجرت بكين خلال العام الماضي محادثات مع عدة دول خليجية حول دفع ثمن النفط الذي تستورده باليوان بدلاً عن الدولار. بالنسبة للرياض والإمارات والعراق، فإن تسديد المشتريات البترولية باليوان سيكون مفيداً. وتعتقد وكالة «ستاندرد اند بورز غلوبال» في 20 أغسطس الماضي أن تجارة النفط القائمة على اليوان بين السعودية والصين تواجه تحديات كبيرة، وقد تستغرق عقوداً لتنمو إلى نطاق مفيد، لكن تعميق العلاقات الثنائية ومواءمة المصالح طويلة الأجل قد يساعد في تسهيل هذه العملية. ولكن يلاحظ أن الصين لا تعتمد على دول الخليج فقط وإنما على إيران وروسيا ومجموعة بريكس. وهذه الدول بما لديها من حجم تجاري ستلعب دوراً رئيسياً في تعزيز دور اليوان في احتياطات البنوك المركزية العالمية، خاصة إذا توصلت دول بريكس في اجتماعها بروسيا خلال الشهر الجاري إلى إنشاء عملة مشتركة.

وفي الآونة الأخيرة، كان هناك عامل آخر يؤثر على نهج الصين في التعامل مع الشرق الأوسط وهو الغزو الروسي لأوكرانيا. إذ إن المخاوف بشأن العقوبات الاقتصادية الغربية المحتملة وتناقض شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تجاه الصراع الروسي الأوكراني قد سمحت للصين بتوسيع استخدام عملتها في المعاملات مع دول الخليج الغنية بالنفط. على سبيل المثال، يُظهر التعاون مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في معاملات اليوان الرقمية وبدء منصات المعاملات الدولية مثل mBridge جهود الصين لتعميق علاقاتها الاقتصادية في المنطقة.

ومن وجهة نظر دول الخليج، فإن ظهور الصين قوة تكنولوجية، وخاصة طريق الحرير الرقمي، يتناسب بشكل جيد مع تطلعاتها إلى الظهور بوصفها قادة عالميين في مجال التكنولوجيا والابتكار. ويمكن للتعاون في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات واستكشاف الفضاء أن يحقق مزايا متبادلة طويلة المدى لكل من دول المنطقة والصين. كما أن تفجيرات البيجر الأخيرة في لبنان باتت تشكل هاجساً للدول النامية التي تستخدم أدوات التقنية الغربية. ومن هذا المنطلق فإن التقنيات الصينية ستستفيد من الأسواق العالمية غير الحليفة لواشنطن. كما حققت الصين أيضاً تقدماً تدريجياً في سوق الشرق الأوسط للمعدات الدفاعية. ومع رفض الولايات المتحدة بيع أحدث طائراتها بدون طيار التي تحمل أسلحة لبعض الدول بسبب صراعات مثل الحرب في اليمن، لجأت الإمارات والسعودية ودول أخرى إلى الصين بحثاً عن بدائل. وتؤكد أحداث مثل تعليق الإمارات للمحادثات مع الولايات المتحدة بشأن صفقة طائرات F-35 والطلبات اللاحقة لطائرات التدريب الصينية على نفوذ الصين المتزايد على قطاع الدفاع في المنطقة.

شي والرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، طهران، 2016 (فرانسين بوكس)

بكين تأمل في التوسع التجاري وتدويل اليوان عبر مبيعات النفط والتقنية

معاقبة شركات أميركية

فرضت الصين عقوبات على ثلاث شركات مرتبطة بالجيش الأميركي وعشرة مسؤولين تنفيذيين كبار بسبب مبيعات أسلحة عسكرية إلى تايوان. وأعلنت وزارة الخارجية الصينية في بيان الخميس، أن العقوبات المتخذة ضد «إيدج او تونومي» و«هانتغدون انفالز» و«لاكايديو» دخلت حيز التنفيذ وسيتم تجميد أي ممتلكات لهذه الشركات داخل الصين، وفق «رويترز».

رؤية

ثمن السكوت في مصر

عادل صبري

حول رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي مقابلته الأسبوعية مع الإعلاميين إلى منصة لتوجيه رسائل قاسية للشعب، يمهد بها لرفع أسعار سلعة أو خدمات حكومية. في لقائه الأخير، أراد أن يلفت نظر الناس إلى أن الحرب على غزة ولبنان أدت إلى رفع أسعار النفط بالأسواق العالمية إلى ما فوق 80 دولارا للبرميل النفط، وفي حال اتساعها سيكون من الصعب ليس رفع الأسعار فقط ولكن توفير الكهرباء والغاز. لم ينتبه كثيرون إلى كلمة» مدبولي» خاصة أن الحكومة استبقت أحداث الحرب المستمرة منذ عام، عند وضع حسابات الموازنة العامة للعام المالي 2024-2025 على أساس تقديرات لسعر النفط عند 85 دولارا للبرميل، وبذلك تخطت كل المستويات المتشائمة، قبل أن تمتد الحرب لكل المنطقة.

قوبلت الرسالة بصمت تام من الجمهور، الذي انشغل برسالة أخرى صدرت قبل تصريح رئيس الوزراء، بساعات، من رئيس جهاز مرفق الاتصالات، الذي قال: «حان الآن وقت مراجعة أسعار خدمة الإنترنت وتكلفة الاتصالات»، وإذ بعدها بساعات تسابق شركة الاتصالات المملوكة للدولة منافسيها على رفع تكلفة الخدمة، وهي الزيادة الثالثة خلال العام الجاري.

انتبه أصحاب المصانع لما يمهد له رئيس الوزراء من توجه لرفع أسعار المحروقات للمرة الرابعة خلال العام، خاصة أسعار المازوت والسولار للمصانع، عدا ما ستقوم به لجنة التسعير التلقائي للوقود من رفع لسعر البنزين والكيروسين والغاز الطبيعي، قبل نهاية العام. هؤلاء يدركون صعوبة الخيار الذي يدفعهم إليه رئيس الوزراء، بعد أن تسبب رفع سعر المحروقات والكهرباء في عودة معدلات التضخم للارتفاع شهريا، ليبلغ 26,4%، ليضغط بشدة على مديري الشركات ويغيظ الأغنياء من أصحاب الملايين قبل الفقراء الغارقين في مستنقع الغلاء، مع ذلك يظل الصمت سيد الموقف، فلا تسمع إلا أنينا يبثه الجميع في لقاءاتهم الخاصة، ويتسرب القليل منه عبر فضاء الإنترنت على وسائل التواصل الاجتماعي. يبشر رئيس الوزراء بأن معدل التضخم قد لا ينخفض بسرعة، بسبب الحرب التي تعطل امدادات الطاقة، في رؤية معاكسة لما كان يعلنه منذ شهر، حينما شدد على قدرة حكومته على خفض معدلات التضخم، والحد من غلاء الأسعار.

تخفي تصريحات «مدبولي» ما يبطنه، فلم يعد الأمر متعلقا بأسعار الطاقة وعودة الكهرباء للانقطاع عن البيوت والمصانع فحسب، بل بكافة السلع والخدمات. قال رئيس الوزراء أنه في حال اتساع دائرة الحرب ستضطر الدولة للتعامل مع «اقتصاد حرب». لم تقدم كلمة رئيس الوزراء كثيرا، فحقيقة الأمر أن حالة الحرب مفروضة على الشعب منذ سنوات طويلة، تارة باسم الحرب على الإرهاب وأخرى متعلقة بتوترات الحرب في ليبيا وسورية ثم غزة والسودان. دفع الناس للعيش على حافة جرف هار في حالة خوف من الحرب، لا يستهدف إلا تبرير فشل الحكومة في حل الأزمة الاقتصادية وترك الناس عالقة في مشاكلها اليومية مع الغلاء والتضخم وعدم وجود السلع. وفرص العمل، والأهم فرض الصمت على الجميع. يسير «مدبولي» على نفس المنهج القديم، الذي وضع الشعب تحت قيود الاستبداد، في ستينيات القرن الماضي، حيث عهد تأميم للثروات، والتجارب العسكرية الفاشلة، مبررا اغتصابه للملكية الخاصة باسم الحرب على الإقطاع والقضاء على الاستعمار وأعوانه، وبعد أن خرج المستعمر بجسده، وأعاده النظام عبر معاهدات مصالحة مع الدولة الصهيونية، أصبح الصمت هدفا حتى لا يحاسب الشعب السلطة على الانتكاسات العسكرية والهزائم التي لحقت به، وجعلت منه أضحوكة بين شعوب المنطقة.

«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، هكذا فرض على الناس عدم الشكوى من مرارة الهزيمة والعيش تحت وطأة سلطة طاغشة، وجاء الوقت ليتكرر الشعار من جديد، لعشر سنوات متصلة، وكلما عبر الناس عنق الزجاجة أعيدوا فيها ليظلوا بالكهف المظلم، بمبررات جديدة، تؤتي نفس النتيجة، دمارا للاقتصاد وكبتا للحريات، ووضع أصحاب الرأي والخبرة، في قوائم سوداء.

أسكت صوت المعركة في الماضي أفواه المصريين، الذين كانت توفر لهم السلطة الوظيفة الحكومية والتعليم والعلاج المجاني، وتتحمل أغلبية تكلفة الخبز والمعيشة، بينما كبت الأصوات في الحاضر مقرون بتحميل المواطنين أعباء الكوارث التي تصنعها الحكومة بالاقتصاد، والاقتراض لإقامة مشروعات عديمة القيمة، وعدم توجيه ثروات الدولة لتنمية المشروعات الصناعية والإنتاجية، التي تساعد في توفير فرص العمل وتحقيق معدلات تنمية تفوق نمو السكان والتضخم، بما يراكم الثروة وقدرة البلاد على مواجهة الأزمات الطارئة. ظل الصمت له مقابل مادي لدى الناس، وبالتنسبة للسلطة فالسكوت علامة الرضا. نشأ تحالف ضمني، قائم على المنفعة المتبادلة بين طرفين كل منها يسعى للاستفادة وإبعاد الطرف الآخر عن مساره. لم يبحث كثيرون عن خطورة الصمت مقابل السكوت، لعقود إلى أن تراكمت الكوارث، ونشأ جيل غير قادر على الصمت وقبول العقد الاجتماعي الذي همش وجودهم وأخرجهم مبكرا من المعادلة غير المتزنة بين الشعب والسلطة.

جاءت ثورة 25 يناير لتعين هندسة المعادلة، حيث أصبح الصمت عارا والساكت على الحق شيطانا أخرس، لكن سرعان ما استعادت الدولة العميقة قوتها لتعيد تسيير الاقتصاد للسير في الاتجاه المعاكس، وتفرض الصمت مقابل الأمن، دون أن تترك مساحة لمضغوطين لإبداء رأيهم في ما يحدث حولهم من تبديد للثروات وما يهدر من طاقات بشرية واقتصادية. لم يعد رئيس الوزراء يلمح في بياناته برفع الأسعار التي تسير في اتجاه واحد صعودي دائم، ولكن مقرونة بتصريح مباشر بأن المرحلة المقبلة، لن تشهد فقط ارتفاعا في الأسعار وإنما قد لا تكون الدولة قادرة على ضمان انتظام الكهرباء والغاز، دون أن تنقطع في حالة اتساع دائرة الحرب بالمنطقة. هذه التصريحات المخيفة من كبار المسؤولين في مصر لم تر مثلها في دولة الاحتلال التي تحارب دول المنطقة في كل اتجاه، حيث تدبير احتياجات المستوطنين في هدوء وتسعى وسط الحرب إلى طمأنتهم ودفعهم إلى السكينة، كي تضمن عدم فرارهم من أرض المعركة. بلغ بحكومة الاحتلال بأن تعهدت لسفن الشحن الدولية، التي تدخل الموانئ المحتلة في يافا وإيلات وغيرها، بأن تتحمل الحكومة أية خسائر ناتجة بالسفن والشحنات عن العمليات العسكرية داخل حدودها. رسالة الطمأنينة، تقلل خسائر المعتدي، بينما رسالة التخويف والترهيب، تدفع أصحاب الأموال إلى الهرب من مصر، وتثير الفزع والروع في قلوب الناس من مستقبل غامض يفرض فيه الصمت المؤدي إلى الموت، حيث لم يعد في الناس قدرة على تحمل أعباء الحياة.

روسيا تجني عوائد صعود النفط جراء التصعيد الإيراني الإسرائيلي

تجني روسيا مزيداً من الإيرادات بسبب صعود النفط جراء مخاوف من احتمالات تعطل الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع ترقب تطورات الوضع في الشرق الأوسط وسط تصعيد التوتر بين إيران وإسرائيل، تجني روسيا وغيرها من الدول المنتجة للنفط عوائد إضافية جراء تفاعل أسعار النفط مع النزاع في المنطقة وتوجه سعر نفط برنت نحو عتبة الـ80 دولارا للبرميل مقابل ما يزيد عن 77 دولاراً أمس الخميس بعد إقرار الرئيس الأميركي، جو بايدن، بأن واشنطن ناقشت احتمال ضرب إسرائيل لمواقع نفطية إيرانية. وما يعزز المخاطر الناجمة عن الاضطرابات المحتملة في إمدادات النفط الإيراني، هو استعادتها حجم إنتاج النفط ما قبل العقوبات الغربية، مما يجعلها لاعبا مؤثرا في السوق العالمية. وارتفعت أسعار النفط الخميس على خلفية مخاوف من احتمالات تعطل إمدادات من منطقة الشرق الأوسط، وسط تقارير عن عزم إسرائيل توجيه ضربة لإيران، وذلك إلى جانب زيادة الطلب على الوقود في ظل عاصفة كبيرة بفلوريدا. وتتعرض الولايات المتحدة، أكبر دولة منتجة ومستهلكة للنفط في العالم، لعاصفة كبيرة أخرى، وهي الإعصار ميلتون، الذي وصل إلى الساحل الغربي لفلوريدا، مما تسبب في رياح عاتية واحتمالات بارتفاع منسوب مياه البحر.

جناح شركة لوك اويل النفطية في معرض في روسيا، 5 يونيو 2024 (Getty)

ورفعت العاصفة الطلب على البنزين في الولاية، إذ نفدت الإمدادات من نحو ربع محطات الوقود، مما ساعد في دعم أسعار الخام. كما تلقت أسعار النفط دعما من استمرار حذر المستثمرين من زيادة محتملة لحدة التوتر بين إسرائيل وإيران، إذ توعد وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، إيران بضربة ستكون «فتاكة ودقيقة ومفاجئة». لكن رغم تصدر التهديدات المتعلقة بالإنتاج من منطقة الشرق الأوسط الاهتمام، لا يزال ضعف الطلب يطغى على التوقعات الأساسية وفق رويترز. فقد خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء توقعاتها للطلب في العام 2025 بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في الصين وأميركا الشمالية.

بموازاة التطورات الأخيرة، ضرع خبراء في شؤون الطاقة للتنكهن بأسعار النفط في حال استمر التصعيد وما إذا كانت ستقفز إلى 100 أو 150 أو حتى 200 دولار للبرميل، ووصولا إلى مقارنة الوضع بصدمة أسعار النفط في عام 1973، حين فرضت الدول العربية حظراً على توريد النفط إلى الغرب على خلفية حرب أكتوبر لثني الدول الغربية عن دعم إسرائيل. وفي وقت ستظل فيه صدمة نفطية جديدة، وبزيادة، مصلحة كبار المصدرين ضمن مجموعة «أوبك+» ومنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة على حد سواء، ثمة تحذيرات من مغبة الإخلال بتوازن السوق ونشوب أزمة طاقة عالمية. وتشير الأرقام الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية الروسية إلى أن متوسط سعر نفط «يورالز» بلغ في سبتمبر/أيلول الماضي 63 دولارا للبرميل بتراجع نسبته نحو 10% بعد أن كان يقوق 70 دولارا للبرميل في الشهر السابق. ومع ذلك، بقيت أسعار النفط الروسي أعلى من السقف الذي تحدده الدول الغربية بـ60 دولارا للبرميل، خاصة وأن روسيا تورد إلى آسيا الخام من نوع «إسبو» الأعلى ثمنا من «يورالز». لكن في الأسابيع الأولى من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، ارتفعت أسعار «يورالز» إلى أكثر من 65 دولارا للبرميل، مشكّلة دعما إضافيا للخزانة الروسية.

الأسعار تتلقى دعماً من استمرار حدة التوتر في الشرق الأوسط

إلا أن الخبير في المعهد المالي التابع للحكومة الروسية، ستانيسلاف ميترافوفيتش، يقلل من أهمية التوقعات باستمرار أسعار النفط العالمية في الارتفاع نظرا لعزوف أطراف النزاع في الشرق الأوسط عن مزيد من التصعيد، معتبرا أن استقرار ملاحة ناقلات الطاقة من نفط وغاز يشكل أهمية أكبر على الدول المنتجة مقارنة حتى مع أسعار الخام.

ويقلل من أهمية المزاعم أن روسيا ستكون رابحة جراء التصعيد في حال حدوثه، مضيفا: «الأهم بالنسبة إلى روسيا هو استقرار حركة ناقلات النفط كونه سيضمن استمرار تدفق عوائد الاقتصاد الوطني والخزانة عند مستويات مريحة. حاليا، يتصدر مرفأ نوفوروسيسك المطل على البحر الأسود الموانئ الروسية من جهة شحن الناقلات التي تمر عبر المضيقين التركيين، البوسفور والدردنيل، فالبحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر وصولاً إلى المحيط الهندي. واللافت أن الحوثيين لا يعرقلون حركة النفط روسي المنشأ المار في باب المندب والبحر الأحمر، ما يعكس قدرة موسكو على التوصل إلى اتفاقات مع أبرز اللاعبين في المنطقة».

خسائر إعصار ميلتون 75 مليار دولار

ميامي ـ **العربي الجديد**

تشير تقديرات غربية إلى أن حجم خسائر الدمار الذي أحدثه إعصار ميلتون بولاية فلوريدا الأميركية، الذي قد يحدث مرة واحدة كل قرن، تزيد قيمتها عن 50 مليار دولار في الولايات المتحدة، مع احتمال أن يخلف وراءه دماراً يقدّر بين 175 مليار دولار أو أكثر في أسوأ السيناريوهات، وفقاً لكبار محللي «وول ستريت». وسيكون ذلك علاوة على الدمار الواسع الذي خلفه إعصار هيلين، مما يشكل مساراً محتملاً أن يحطم الأرقام القياسية لدمار الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة في السابق. ووفق توقعات محللين في الولايات المتحدة فإنه من المتوقع أن تصل خسائر شركات التأمين الناتجة عن إعصار ميلتون الذي وصل إلى سواحل فلوريدا إلى 100 مليار دولار. وكبد إعصار كاترينا الذي ضرب السواحل الأميركية في عام 2005 شركات التأمين خسائر بقيمة 100 مليار دولار، وهي أعلى خسائر مسجلة لإعصار في تاريخ البلاد.

ووفق تقرير في قناة «سي أن بي سي»، الخميس، قال يارون كينار، محلل الأسهم في مصرف جيفريز في مذكرة: «على الرغم من أنه من السابق لأوانه وضع تقديرات للخسائر المؤمن عليها، فإن تأثير إعصار كبير في واحدة من أكثر مناطق فلوريدا اكتظاظاً بالسكان يمكن أن يؤدي إلى خسارة بمليارات الدولارات». ولإجراء مقارنة تاريخية، لا يحتاج المحللون إلا إلى النظر إلى الوراء لمدة عامين، عندما ضرب إعصار إيان بالقرب من منطقة فورت مايرز كعاصفة من الفئة الرابعة، وخلف وراءه خسائر تزيد عن 50 مليار دولار. وكان إيان يعتبر حدثاً يحدث مرة كل 20 عاماً.

وتسبب الإعصار في قطع الكهرباء عن أكثر من 2,6 مليون منزل ومنشأة بحسب موقع «باور أوتدج دوت يو إس»، ومزّق سقف استاد «تروبيكانا فيلد» وفق وكالة «بلومبيرغ». وانقطعت الكهرباء عن أكثر من 160 ألف منزل ومؤسسة تجارية في ولايات تكساس وكاليفورنيا وكارولينا الشمالية والجنوبية، الأربعاء، إثر توقعات وصول إعصار «ميلتون» لليابسة على ساحل فلوريدا بخليج المكسيك. وحسب تقديرات موقع «باور أوتدج دوت يو إس»، كانت شركة «ديوك إنرجي» هي مزودة الخدمات التي شهدت العدد الأكبر من حالات انقطاع التيار، وأن قرابة 63,1 ألفا من عملائها في ولاية كارولينا الشمالية لا يزالون بدون كهرباء.

وتعرّضت الولايات المتحدة لخمسة أعاصير حتى الآن خلال عام 2024، بما في ذلك بيريل الذي ضرب هيوستن في يوليو الماضي، وأدى لتعطيل إنتاج النفط والغاز بمنطقة خليج المكسيك. وارتفع تصنيف شدة إعصار ميلتون من الدرجة الأولى إلى الخامسة في غضون 24 ساعة فقط، ليحتل المرتبة الثالثة باعتباره أسرع إعصار تشكل على الإطلاق في المحيط الأطلنطي. ويُحتمل أن يصبح أحد أكثر الأعاصير تدميراً في المنطقة التي لا تزال تتعافى من تبعات نظيره «هيلين» الذي ضربها قبل أسبوعين، وفق «رويترز».

توقعات بوصول خسائر شركات التأمين إلى 100 مليار دولار

دمار ميلتون في خليج تامبا بفلوريدا، 10 أكتوبر 2024 (سبنسر بلات/Getty)